



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الأنظمة الانتخابية في العراق والتفضيلات الحزبية (جدلية قانون الانتخابات الأخير)

نبيل جبار العلي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الأنظمة الانتخابية في العراق والتفضيلات الحزبية (جدلية قانون الانتخابات الأخير)

نبيل جبار العلي \*

عادت المناكفات مجدداً في العراق حول مضمون القانون الانتخابي المنظم لعملية إجراء الانتخابات النيابية في وقت سابق<sup>1</sup>. جاءت المطالبات أولاً من ساحات الاحتجاج نهاية سنة 2019، معبرة بجزء من مطالبها عن رفضها للسياق المتبع في تشريع القوانين والأنظمة الخاصة بالانتخابات منذ 2003، متهمة السلطات والأحزاب المشكّلة للحكومات بالتواطؤ في وضع قوانين انتخابية وتشريعها؛ تتناسب مع مصالحها، ومصممة لخدمة ظروفها الانتخابية، وتعمل على عدم ضمان فرص متكافئة بين المتنافسين. جاءت احتجاجات 2019 في بغداد وبعض محافظات العراق وما رافقها من أحداث؛ لإرغام السلطة على تنازلها، والدفع باستقالتها، وتشكيل حكومة جديدة تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي، وتهدة الشارع الاحتجاجي، وتنظيم انتخابات وفق قانون انتخابي عادل، لذا شُرِعَ قانون انتخابي جديد سنة 2020؛ ليحل محل القوانين القديمة المنظمة للانتخابات، وقد تميّز هذا القانون عن سابقاته من القوانين الأخرى باتهاج نمط انتخابي جديد، يستند على الترشيح الفردي بدلاً عن نظام القوائم المتبع في كل انتخابات، وتمييز القانون أيضاً بتقسيم الدوائر الانتخابية وتجميعها؛ لتكون على مستوى ما يقارب حجم الأفضية، بدلاً من اعتماد المحافظة الواحدة كدائرة انتخابية واحدة.

من إفرازات هذا القانون، وبعد إجراء الانتخابات، وإعلان النتائج، فازت الكتلة الصدرية بعدد مقاعد كبير نسبياً (73 مقعداً من أصل 327)، وهو أعلى قدرًا من المقاعد حصل عليها الصدريون في عمرهم السياسي، بل تغلبت تلك النتائج حتى عن تجربة 2018 التي شارك فيها الصدريون ضمن ائتلاف انتخابي ضم مجموعة من القوى السياسية الأخرى، والتي نالوا فيها (55) مقعداً فقط للتحالف أجمع.

1. انظر إلى مقال للكاتب (نبيل جبار العلي التميمي) (مقترحات في كتابة قانون الانتخابات) أيار 2017، موقع كتابات <https://tinyurl.com/2gk7jla5>

وانظر أيضاً، دراسة للدكتور عبدالعزيز العيسوي (نحو نظام انتخابي عادل بالاستفادة من التجربة اليابانية)، المنشور في مركز البيان <https://www.bayancenter.org/2023/02/9353>.

ومن الإفرازات الانتخابات الأخرى، هو صعود واضح ولافت للمستقلين في الدورة البرلمانية الأخيرة بعدد (43) مقعداً، في حين لم يتمكن المستقلون في وقت سابق من إحراز أكثر من (2) – (4) مقاعد على أكثر تقدير؛ لأسباب ستُوضَّح لاحقاً. ومؤكداً «أدى فوز الصدرين بما يقارب من (20) مقعداً إضافياً، وفوز المستقلين بـ(43) مقعداً، وقوى ناشئة أخرى بما يقارب (20)؛ إلى انحسار واضح في نتائج القوى السياسية الأخرى، وتحجم تمثيلها وتأثيرها تحت قبة البرلمان العراقي.

ما هو لافت للنظر، أنَّ التغيير الكبير في نتائج الانتخابات لا يعني بصورة أساسية أنَّ التغيير نتج عن تغيير في تفضيلات الناخبين، وتغيير في بوصلة توجهاتهم السياسية، وبالعودة إلى لغة الأرقام تجد من المفارقات الكبيرة، منها حصول الإطار التنسيقي (وهو تحالف سياسي شيعي ضمَّ الأطراف السياسية الرفضية لنتائج الانتخابات) إلى ما يزيد عن (2,500,000) مليون صوت انتخابي صحيح، وقد حصل على ما يقارب (83) مقعداً فقط، في حين حاز التيار الصدري (الصدريون) على ما يقارب (885,000) صوت انتخابي صحيح، وحازوا عن طريقها على (73) مقعداً، هذا فيما يخص المتنافسون الشيعة، أمَّا المتنافسون السنة فالفارق واضح أيضاً، إذا ما اتبعنا النسبة والتناسب بين عدد الأصوات وعدد المقاعد، فحزب تقدُّم الذي حاز على ما يقارب (637,000) صوت حاز على (37) مقعداً، في حين لم يستطع نظيره تحالف العزم من التمكن من الحصول على أكثر من (14) مقعداً عبر استقطابه لناخبين بلغ عددهم ما يقارب (421,000) صوت انتخابي!

تأتي هذه التباينات نتيجة القانون الانتخابي الأخير، الذي لم تعند القوى السياسية على فهمه بصورة كاملة، وتباين الإستراتيجيات الانتخابية، وآليات تقديم المرشحين، وتوزيعهم، وأعدادهم هي أبرز المتسببات في وضع هذا التباين في نتائج الانتخابات، فمالك الأصوات الكبيرة قد أصبح بمقاعد محدودة، وفاز آخرون بمقاعد عديدة عن طريق أصوات محدودة، في حين لم تتأثر بعض القوائم السياسية بالقانون وقد حازت بعدد المقاعد النيابية نفسها فيما لو افترضنا احتسابها وفقاً لقوانين أخرى، فعلى سبيل المثال حاز (تحالف إدارة الدولة) على (359) ألف صوت انتخابي مكنه من إحراز (4) مقاعد نيابية فقط، في حين قد يكون من الجائز افتراض حصول مرشحين مستقلين آخرين على لا يزيد عن (10 – 12) ألف صوت مكنتهم من إحراز (4) مقاعد انتخابية بفضل القانون الجديد.

ومن هذه النقطة تأتي تقاطعات القوى السياسية حول تبني قانون انتخابي يحاول كل منهم الزج به لصالحه، فمنهم من يرى ضرورة أن يكون القانون عادلاً بصورة أكبر، ويعطي اعتبارات للأصوات الانتخابية التي لا تمنح صاحبها إمكانية الفوز، وتحويلها لصالح قائمته، وهو ما يعرف (بالصوت المتحول)، ومنهم من يرى بأن من المهم أن يتنافس الجميع وفق فرص متساوية وفردية تعبر عن رغبة الناخبين مباشرة دون الاستعانة بالجماعة (أو الحزب) وهو ما يعرف بنظام (الصوت غير المتحول).

يوضّح الجدول في أدناه<sup>2</sup> فرضية تطبيق النظام الانتخابي الجديد ونتائجه وتطبيقه (الترشيح الفردي)، وفرضية لو احتسبت الأصوات وفق نظام (القوائم الانتخابية).

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد في انتخابات 2021	عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق سانت ليغو 1.7	زيادة في عدد المقاعد	نقصان في عدد المقاعد	عدد المقاعد الذي لم يتغير
الكتلة الصدرية	73	55		18	
المستقلون	43	9		34	
تحالف تقدّم	37	34		3	
اتّلاف دولة القانون	33	32		1	
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31	30		1	
تحالف كردستان	17	16		1	
تحالف الفتح	17	25	8		
تحالف العزم	14	20	6		
حركة امتداد	9	15	6		
حراك الجيل الجديد	9	11	2		

2. صفحة 114، دكتور عبد العزيز العيساوي:

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2023/02/98376t31.pdf>

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد في انتخابات 2021	عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق سانت ليغو 1.7	زيادة في عدد المقاعد	نقصان في عدد المقاعد	عدد المقاعد الذي لم يتغيّر
إشراقه كانون	6	6			لم يتغيّر
تحالف تصميم	5	7	2		
تحالف قوى الدولة	4	19	15		
تحالف العقد الوطني	4	10	6		

جدول رقم (13): عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق سانت ليغو (7.1).

النفصليات الخاصة بالأحزاب والمرشحين ومدى ملائمتها مع صور القوانين الانتخابية

وفماذجها:

أولاً: نظام الترشيح المنفرد أو القائمة

تحاول الأحزاب التقليدية التي تحظى بقواعد شعبية كبيرة جمع أصوات أكثر عن طريق استخدام نظام القائمة الانتخابية والتي عادة ما تستخدم تلك الأحزاب الرمزية السياسية، أو الدينية، أو العقائدية في تسويقها الانتخابي، لذا نجد أنّها قد تفضّل استخدام القوائم الانتخابية كسلة لجمع الأصوات من دون التدقيق كثيراً في طبيعة المرشحين ضمن قوائمها ونوعيتها، في حين تبدو خيار القائمة الانتخابية غير مفضلة للأحزاب الناشئة، أو التشريعية (الأحزاب التشريعية: وهو تعبير سياسي لوصف الأحزاب الناشئة بعد احتجاجات تشرين 2019)؛ لعدم قدرتها على ما يبدو على تكوين تنظيمات سياسية كافية للدخول كقوائم انتخابية واسعة، على غرار ما تفعله الأحزاب التقليدية، وأيضاً عدم قدرتها على استقطاب شخصيات اجتماعية وسياسية مؤثرة قادرة على اجتذاب الأصوات، وعدم قدرتها على تجميع أصوات كافية تؤهلها للفوز بمقعد انتخابي وفق قاعدة (القاسم الانتخابي، أو حتى سانت ليغو المعدل بجميع صيغته).

أمّا الصديريون فقد لا يضرهم كثيراً استخدام القائمة الانتخابية في الانتخابات أو استخدام نظام الترشيح المنفرد، فقد شهدت التجارب السابقة قدرة الحزب على إجراء تكتيكات انتخابية مناسبة قادرة على تحقيق نجاحات واضحة ومتنامية في كل تجربة انتخابية، وقد يتركز اعتراضهم

غير المعلن اليوم ناتج من رغبة لإضعاف خصومهم السياسيين (مجموعة الإطار التنسيقي الشيعي) عبر المطالبة بتشريع قانون انتخابي يخدم أطرافاً سياسية أخرى (أحزاب قوى تشرين) التي تكنُّ هي الأخرى العداً والمنافسة للتحالف الشيعي (الإطار التنسيقي).

### ثانياً: نظام الدوائر المتعددة أو الدائرة الانتخابية الواسعة (على مستوى المحافظة)

اعتمد القانون الأخير للانتخابات قانون رقم (9) لسنة 2020 المنظم لانتخابات مجلس النواب العراقي في 2021، نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة لأول مرة في العراق، وهو نظام قد قسّم المحافظات العراقية التي كانت تجري الانتخابات على وفّقها (كل محافظة تمثّل دائرة انتخابية واحدة) إلى دوائر انتخابية عديدة، وما يشوب هذا التوزيع هو أنّ التقسيم لم يكن نابعاً في الأساس من التوزيع الإداري لكل محافظة، فلم يعتمد الحدود الإدارية للأقضية، أو النواحي كأساس لتشكيل الدوائر الانتخابية، بل أُجريت ورُسّمت حدود لكل دائرة وفّقاً لمعايير أخرى غير معلنة، ومن الأمور المثيرة للشكوك، هي أنّ التقسيم لهذه الدوائر قد كان مدروساً في بعض الأحيان، فأجريت التقسيم وفّق اعتبارات قد تكون في بعضها واضحة الأهداف، منها التقسيم المبني على شمول مناطق وأحياء وفّق القواعد السياسية، أو دوائر أخرى جرى تنظيمها وفّق توزيع مذهبي وعرقي، وبعضها جرى رسمها لتكون مشتتة لأصوات الخصوم السياسيين، عبر إضعاف قواعدهم الانتخابية وتشتيتها بين الدوائر المتلاصقة.

لذا، فالיום قد تفضل الأحزاب التقليدية الدائرة الانتخابية الواسعة (على مستوى المحافظة) بديلاً عن الدوائر الانتخابية المتعددة الصغيرة؛ لاعتبارات مختلفة، منها طريقة تحديد الدوائر المتعددة التي بنيت في السابق على اعتبارات ومصالح حزبية خاصة، ومع ذلك فقد لا تتعارض مصالح الأحزاب التقليدية كثيراً مع اعتماد دوائر متعددة في الانتخابات شريطة ألا تكون تلك الدوائر منتقاة، كما حدث في السابق، مع ضرورة ضمان حقوق الأصوات التي حصل عليها الحزب في قائمته.

يميل التيار الصدري إلى اعتماد الدوائر الانتخابية المتعددة الصغيرة بدلاً من الدائرة الواحدة، وقد يوفّر له مثل هذا النظام فرص فوز أوسع وأكثر سهولة؛ لاعتماده على تكتيكه الانتخابي المعتاد، والذي يركّز فيه على مرشحين محددين ويدفع بقواعده الشعبية إلى انتخابهم.

استطاع التيار الصدري - في الانتخابات الأخيرة، انتخابات مجلس النواب لسنة 2021 -

اقتناص مقاعد في دوائر انتخابية لا تضم قواعد لمؤيدي الكتلة الصدرية فيها إلا قواعد محدودة، مثال على ذلك، حصل التيار الصدري على مقعد في كل من دائرة الأعظمية ودائرة المنصور الانتخابيتين، والتي خصص لكلٍ منهما على (5) مقاعد نيابية، وتعمل منهجية الماكنة الانتخابية الصدرية بالأساس على تقسيم الدائرة الانتخابية إلى مناطق محدّدة، وتجري إستراتيجيتها الانتخابية على التركيز على مرشحين بعينهم دون الآخرين، لذا الدوائر المتعددة قد تكون من الخيارات الانتخابية المفضّلة للصدرين، إلا أنّها قد لا تكون خيار الدائرة الواسعة (على مستوى محافظة) نقطة خلافية كبيرة لديهم.

يبدو خطاب الأحزاب الناشئة وأحزاب (تشرين) مناهضاً لقضية العودة للدوائر الواسعة (على مستوى المحافظة) وإصرارهم واضح في اعتماد الدوائر المتعددة الصغيرة، وقد تتبع هذه الرغبة من شعورهم بالرضى عن النتائج التي حصلوا عليها في الانتخابات الأخيرة التي اعتمدت نظام الدوائر الانتخابية المتعددة والصغيرة، أو قد تكون نتيجة رغبتهم في إجراء انتخابات بدوائر صغيرة تمنح مرشحهم الفرصة في إجراء تسويق انتخابي محدود تتناسب مع حدود الإمكانيات الضئيلة إذا ما قارنها بإمكانيات الأحزاب التقليدية، أمّا مصلحة الأحزاب الناشئة وأحزاب تشرين - وفق وجهة نظري - تكمن في الدوائر الأكثر اتساعاً (على مستوى المحافظة)، ولسبب يبسّر يتعلّق بنوعية القواعد الانتخابية المؤيدة والمناصرة للأحزاب الناشئة وتوزيعها، أو تلك المنبثقة من احتجاجات تشرين، فقواعد تشرين، أو الأحزاب الناشئة، أو الشخصيات المستقلة عادة ما تكون غير مرتبطة ببعيد أيديولوجي، أو قومي، أو إثني، أو مكان جغرافي محدد، فمناصرو تشرين - على سبيل المثال - قد يمثّلون حراك اليسار الاجتماعي في العراق، الذي لا تحده منطقة أو بقعة، وتجزئة الدوائر وتعديدها تعني تحجيم قواعدهم الشعبية وتقليلها وتفتيتها، لذا فمن الأفضل لهم الدفع باتجاه دوائر موسعة (على مستوى محافظة) بدلاً عن التركيز على خيار الدوائر المتعددة، وهذا ما حدث مثلاً مع الحزب الشيوعي في وقت سابق، إذ يمتلك الحزب الآلاف من المناصرين في مدن مختلفة من العراق، إلا أنّ توزيعهم الجغرافي لم يميّنهم من الفوز، واستحصال مقاعد انتخابية؛ نتيجة توزيعهم بين المحافظات التي تمثّل كلاً منها دائرة انتخابية منعزلة لا تؤثر إحداهما على الأخرى، كذلك إذا أخذنا مثال (حركة حقوق) وهي حركة سياسية ناشئة قد ترتبط بعقيدتها السياسية كثيراً مع الأحزاب التقليدية الكبيرة، إذ حصلت الكتلة على ما يزيد عن (99) ألف صوت كمجموع ما حصلت عليه من أصوات صحيحة في مناطق مختلفة ودوائر عديدة، إلا أنّها لم تتمكن من حيازة أكثر من مقعد نيابي واحد، في حين قد تبدو فرص حصولها وحيازتها للمقاعد أوسع إذا ما اعتمدت على نظام الدوائر الواسعة



(على مستوى المحافظة)، إذ قد تتمكّن وحدها من نيل مقعدين في بغداد فقط بعد حصولهم على أكثر من (35) ألف صوت في بغداد وحدها، وهكذا هو الأمر مع سائر الأحزاب الناشئة، أو الأحزاب التشريعية التي لا تعتمد على النوع الاجتماعي، والمذهبي، والعرقي المبني على الجغرافية، أو المناطق المحددة، وتعتمد على مناصرين من مناطق عديدة.

### ثالثاً: سانت ليغو

سانت ليغو هو طريقة ومعادلة حسابية استخدمت في انتخابات عديدة حول العالم، وفي فترات تاريخية مختلفة، تهدف المعادلة إلى احتساب المقاعد الفائزة كطريقة بديلة عن (معادلة القاسم الانتخابي)، جرى التعديل عليها حتى سُمّيت بمعادلة سانت ليغو المعدّلة، والتي تفترض إجراء احتساب للمقاعد الفائزة للقوائم السياسية بصورة أكثر عدالة، وتمتاز معادلة سانت ليغو (المعدّلة) إلى انحياز واضح لصالح القوائم التي تحصل على أصوات محدودة وقليلة، التي قد لا تؤهلها للحصول على المقعد النيابي .

رغم ذلك، أن حجم التأثير الذي تقدمه معادلتها سانت ليغو المعدل (1.3) أو (1.9) هو تأثير محدود، قد لا يصل إلى 6% من عدد المقاعد، إذ إن مقدار حجم التغييرات التي تحدثها المعادلتين هو مقعد أو اثنين لكل دائرة انتخابية (على مستوى المحافظة)، ومن ثمّ قد لا تغير المعادلة بأكثر من (15 - 20) مقعداً عند تطبيق المعادلتين، ومن الأفضل اعتماد معادلة سانت ليغو وسطية (1.5)؛ لتحقيق عدالة أكبر.

تأتي رغبة الأحزاب التقليدية الكبيرة إلى اعتماد معادلة سانت ليغو (1.9)، والتي من شأنها حرمان الأحزاب الناشئة أو الأحزاب والقوى التي لا تحظى بقواعد انتخابية واسعة من الحصول على مقعد نيابي؛ لأسباب عديدة، منها توسعة النفوذ النيابي، والآخر سياسي متعلق بتحجيم التعددية داخل مجلس النواب، إذ تواجه القوى السياسية صعوبات أكثر وأكبر حينما تنتج الانتخابات تعدديات حزبية واسعة داخل قبة البرلمان، إذ تضطرّ القوى إلى إجراء كثير من المفاوضات؛ لتحقيق نصاب تشكيل الحكومة، وانتخاب الرئاسات، أو تتطلب التعددية إجراء كثير من المفاوضات لتشريع القوانين.

## الصوت المتحول والصوت غير المتحول:

كما أسلفنا، أن أوجه الاعتراض الرئيسة بين القوى السياسية والقانون الأخير الذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب 2021 هو التغيير الحاصل بطبيعة التعامل مع الأصوات، على أساس تحول هذه الأصوات، وعدم قدرتها على التحول، ماذا يعني التحول!؟

التحوّل: هو احتساب الصوت للمرشح غير الفائز بالانتخابات لصالح قائمته، ومن ثمّ يمكن عدّه صوتاً صحيحاً قد يجري معاملته في احتساب المقاعد الفائزة.

أمّا الصوت غير المتحوّل: هو عدم وضع اعتبارات للأصوات التي نالتها القائمة، والتي حازها مرشحون خاسرون لم يتمكنوا من نيل عدد الأصوات الكافية للفوز.

سببت هذه الآلية فقدان أحزاب كبيرة لعديد من أصواتها؛ لعدم الدراية، وفهم قانون الانتخابات الأخير، والذي يدفع بالقوائم الحزبية إلى اتخاذ إستراتيجيات التركيز على مرشحين معينين، والتحشيد لهم بدلاً من حشد مرشحين، والاعتماد على إستراتيجية السلة لجمع الأصوات.

بمعنى آخر، لم يكن القانون الأخير هو المتسبب المباشر بخسارة القوى السياسية؛ لأنّ ضعف فهم القانون، وانتهاج إستراتيجيات انتخابية خاطئة أو ضعيفة مكّن القوى السياسية الأخرى من الانتفاع وإحراز الفوز على حساب إستراتيجيات أخرى ضعيفة حصلت على الأصوات، لكنّها مشتتة بين مرشحين عديدين.

## هل لمجلس النواب العراقي صلاحية إعداد قانون الانتخابات وكتابتته؟

من الأخطاء المكررة التي تمارسها السلطة التشريعية في العراق المتمثلة بمجلس النواب العراقي هي تبنيتها لإعداد القوانين والتشريعات المعتمدين وكتابتها على وفق رغبات الكتل السياسية داخل المجلس، أو استخدام خبرات أعضاء المجلس المحدودة، وعادة ما تقدّم وتكتب تلك المشاريع على الأهواء السياسية، وليست وفق معايير خاصة، وقد يُعدّ هذا السلوك واحدة من الأخطاء الإستراتيجية والبنوية التي تواجه النظام السياسي، إذ من المفترض أن تنحصر مسؤولية مجلس النواب بالاطلاع على المشاريع المقدّمة من الجهات التنفيذية (مشاريع القوانين)، واطلاع ممثلي الشعب أعضاء المجلس على مضامين القوانين، ومن ثمّ بيان الاعتراضات وأوجهها، ثمّ تعديلها إذا كان مناسباً، ثم العمل للتصويت عليها ومنحها الشريعة والتصديق، إلا أنّ الأمر قد يبدو غريباً في بعض

القوانين، إذ تولّى مجلس النواب إعداد بعض القوانين والتشريعات وكتابتها وصياغتها، ثم يصادق عليها عبر التصويت، وهنا يعمل المجلس على مصادرة صلاحيات الجهات التنفيذية ورؤيتها حول التشريعات المصاغة، ويلزم الجهات التنفيذية بتطبيقها وفق القانون من دون مسؤولية حول الأضرار الناتجة.

وللعودة للمسألة الانتخابية، فمن المفروض أن تكون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي الجهة المسؤولة أولاً عن كتابة القانون وصياغته وإعداده، ويُعتمدُ وفق معايير عديدة، أهمها أن يكون قانوناً عادلاً، يُساوى بفرص الترشيح والانتخاب بين الفرقاء السياسيين، وعملياً يكون قابلاً للتطبيق، من دون أن ينحاز لطرف معين على حساب الآخر.

### الخلاصة:

لكل قانون ونظام انتخابي سلبياته وإيجابياته، والفائز هو ذلك الحزب أو المرشح القادر على فهم القانون والتشريعات بصورة معمّقة، ويرسم السيناريوهات المناسبة للاستفادة والانتفاع بأكبر قدر ممكن من قواعد ذلك القانون وامتيازاته، وتجنّب الممارسات التي قد تسبّب خسارته أو فقده للأصوات.

الأحزاب والفاعلون السياسيون الطامحون للمشاركة الانتخابية بوصفهم مرشحين انتخابيين يتقاطعون اليوم حول القانون الانتخابية وصورته وفقاً لتفضيلاتهم السياسية، ومدى تكيّف القانون مع ظروفهم الانتخابية، وليست وفق معايير ضمان العدالة والمساواة في إجراء انتخابات تعبر بصورة أدق عن رغبة الناخبين وتطلعاتهم.

وفي هذا الجو المشحون بالاحتقان السياسي والاحتجاج والتظاهر؛ نتيجة الاختلاف والتقاطع على صورة القانون، تغيب المؤسسات الفاعلة عن المشهد، وعلى رأسها المفوضية المستقلة العليا للانتخابات والتي من المفروض أن تقدّم نظاماً انتخابياً حيادياً دون ميل أو محاباة.

## التوصيات:

- تتولى مفوضية الانتخابات إعداد قانون انتخابي وكتابته وصياغته، وتضمن فيه قدر أكبر من العدالة، وتكافؤ فيه الفرص للمرشحين والناخبين، بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة، أو خبراء وأكاديميين محليين، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء في النظم السياسية والدستورية، ومشاركة مفوضية حقوق الإنسان العراقية، وتقديمه كمشروع قانون لمجلس النواب.

- أن يراعى في كتابة القانون، الظروف الاجتماعية والسياسية للعراق، وحق الناخبين في اختيار ممثلهم، وحق الأحزاب والائتلافات المشاركة في الانتخابات من ضمان حقوق المصوتين لصالحها بالقدر الذي لا ييخس حقوق المرشحين الآخرين من حق الفوز وحيازة مقاعد مجلس النواب.

- أن يراعى في كتابة القانون، السيناريوهات السياسية المتوقعة نتيجة إعداد القوانين، ومنها تنظيم طريقة الائتلافات وتفصيلها قبل إجراء الانتخابات وبعدها، وطريقة انسحاب الفائزين أو انضمامهم، وتنقلهم بين الكتل والقوائم ما قبل الانتخابات وما بعدها، ومسألة تشكيل الكتلة الكبرى، وطريقة احتسابها.

- نوصي بانتهاج أنظمة هجينة كالنظام المختلط الذي يجمع بين فائزين عن طريق الترشيح المنفرد، وفائزين عن طريق الترشيح بنظام القائمة.

انظر إلى مقال للكاتب (نبيل جبار العلي التميمي) (مقترحات في كتابة قانون الانتخابات) أيار 2017، موقع كتابات <https://tinyurl.com/2gk7jla5>

انظر أيضاً، دراسة للدكتور عبدالعزيز العيساوي (نحو نظام انتخابي عادل بالاستفادة من التجربة اليابانية)، المنشور في مركز البيان

<https://www.bayancenter.org/2023/02/9353/>